

من منتدى
«الشعب»

اعترف بوجود اختلال في هرم الجودة، بوديسة:

القياسية شرط أساسي لمراقبة المنتجات المستوردة



أكد بوديسة أنه بدون القياسة «متولوجيا» وإجراء عملية تقنية لتحديد نسبة الخطأ المترتبة على عملية القياس، ويشمل هذا العلم جميع النواحي النظرية والعملية في القياس، مبرزا أن الأخير يعد أساس بناء هرم الجودة المشار إليه آنفا، لأن بدونها لا يمكن منافسة المنتجات الأجنبية التي تدخل السوق ولا حتى مراقبة المواد المغشوشة والمقلدة. وبعده أن شرح بوديسة الوضع، تحدث عن الاستراتيجية التي تعتمدها الهيئة الجزائرية للاعتماد «الجيراك»، على مدار 5 سنوات تحسبا للمواعيد الاقتصادية ذات العلاقة بالانقضاءات التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى السوق الإفريقية الحرة.

الجزائر في حاجة إلى 30 منها على الأقل منح الاعتماد لـ 5 مخابر للقياسة خلال السداسي الأول من 2018

كشفت رئيسة الهيئة الوطنية للاعتماد نور الدين بوديسة، عن منح الاعتماد لـ 5 مخابر في مجال القياسة خلال السداسي الأول 2018، مشيرة إلى العجز المسجل فيما يخص غياب استراتيجية وطنية في هذا المجال. أكد رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد خلال فتح باب النقاش بمنتهى جريدة «الشعب»، أن تنوع الاقتصاد الوطني والذهاب إلى مرحلة تصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج، يعتمد على القياسة في مختلف القطاعات، باعتبارها نقطة انطلاق فعلي لتوسيع نطاق القياس على المستوى الدولي.

وأضاف بوديسة، أن توفر الجزائر حاليا على 15 مخبرا في مجال المترولوجيا غير كاف وهي بحاجة إلى 30 مخبرا على الأقل، لا سيما في هذه الفترة الصعبة التي تبذل خلالها الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في ظل تراجع أسعار البترول للنهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة بأقل الأضرار. فيما يخص شروط منح الاعتماد للمخابر المختصة في القياسة، أوضح رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد في ذات السياق أنه يتم على أساس الطلب المتزايد والقطاعات التي تسجل عجزا ونقصا، حيث يتم إعطاء الأولوية حاليا لمجال الطب وقطع الغيار والكهرباء والطاقة. ورد على سؤال، أنه في حال تم احترام التشريع والفحوصات والمراقبة والتفتيش على أساس هيئات معتمدة، ستتمكن المؤسسات الاقتصادية الوطنية من دخول عالم المنافسة الدولية أفاق 2020، ما من شأنه أن يساهم في تشجيع جودة المنتجات المحلية وتصديرها إلى الخارج.

في ذات الشأن، أوضح قائلا: «على السلطات العمومية أن تشجع في اتخاذ قرارات لجعل المنتج الوطني والخدمات المحلية أكثر قدرة على دخول عالم المنافسة الدولية بما يخلق الثقة والكفاءة في النتائج المتحصل عليها». في سياق آخر، دعا بوديسة إلى ضرورة إنشاء مخبر وطني لمراقبة الأجهزة والوسائل الطبية كالسكاكين والجهاز الإشعاعي ووسائل الفحص التي يتم استيرادها من الخارج دون إخضاعها إلى المراقبة الدقيقة، وهو ما يجعلها تعطل في كل مرة.

صونيا طبة

يوجد نقص كبير في مجال التشريعات في المجال التقني المتعلقة بالتنوع والمعايير، على الرغم من امتلاك الجزائر لهرم الجودة. هذه الصورة رسمها المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد «الجيراك»، نور الدين بوديسة خلال نزوله، أمس، ضيفا على منتدى جريدة «الشعب».

حياة.ك

تصوير: عباس تيلبو

بصراحة كبيرة وبدون ديمagogية تحدث بوديسة عن مجال المراقبة والمواصفات طبقا للمعايير الدولية، وقال إنه على الرغم من امتلاك الجزائر لهرم الجودة، إلا أن مكوناتها فيها «بعض الخلل والنقص»، كاشفا عن عدم وجود مخابر «معتمدة» لمراقبة المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر، منها القمح بنوعيه الذي تقدر فاتورته 3 ملايين دولار، ونفس «المشكل» يعرفه قطاع السيارات وقطع الغيار التي تدخل البلاد، ولا يعتمد كضمان لمطابقتها لمعايير السلامة والأمان، سوى الشهادة التي تقدمها الشركات المصنعة لها والإشكال المطروح كذلك بالنسبة للمواد الكيماوية، حيث لا يوجد مخبر يرافق هذه المنتجات الآتية من الخارج.

لا وجود لمخابر معتمدة

طرح مسألة الاعتماد التي ماتزال غير ملزمة لهيئات المراقبة والمخابر، على الرغم من أنها أضحت حتمية مفروضة في ظل التنوع الاقتصادي الذي تسعى الجزائر من خلاله إيجاد بدائل للمحروقات، وبالضرورة موارد مالية جديدة. قال المتحدث بلغة التحذير، إن الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والأزمة، تحتاج إلى حماية اقتصادها ومنتوجاتها، من تلك التي ستغزوها في أفاق 2020، وهي المدة المحددة لرفع الحواجز التعريفية أمام المنتجات الأوروبية لدخول السوق الوطنية، تطبيقا للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، وكذا تلك المتعلقة بمنطقة التبادل الحر العربية وحتى السوق الإفريقية، وهذا ما يجعل الرهان كبيرا، يتطلب، بحسبه، الإسراع في ضبط كل الأمور الخاصة بالاعتماد والمطابقة وفق معايير وطنية سيادية، تضبط عملية الاستيراد لكل شيء بدون مراقبة على أساس تقني.

مطالبة بحيازة بطاقة خضوع المنتج للرقابة المؤسسة الإنتاجية أمام تحديات الجودة في أفاق 2020

بات إرساء هرم خاص بجودة المنتجات ضروريا أكثر من أي وقت مضى، من أجل تسهيل الصادرات خارج المحروقات، ولإعادة الاعتبار للمنتج الوطني الذي يحتاج قبل ولوجه الأسواق الأجنبية إلى بطاقة الخضوع للرقابة، والأهمية كذلك على المواد المستوردة حفاظا على صحة وأمن المواطن.

تبرز هذه التحديات في وقت تتطلع المؤسسة الإنتاجية الجزائرية لترض تواجدها عبر أسواق دولية، لتجاوز الظرف الاقتصادي الصعب المتأثر بتذبذب أسعار السوق البترولية.

فصيلة بوديش

بات إرساء هرم خاص بجودة المنتجات ضروريا أكثر من أي وقت مضى، من أجل تسهيل الصادرات خارج المحروقات، ولإعادة الاعتبار للمنتج الوطني الذي يحتاج قبل ولوجه الأسواق الأجنبية إلى بطاقة الخضوع للرقابة، والأهمية كذلك على المواد المستوردة حفاظا على صحة وأمن المواطن.

تبرز هذه التحديات في وقت تتطلع المؤسسة الإنتاجية الجزائرية لترض تواجدها عبر أسواق دولية، لتجاوز الظرف الاقتصادي الصعب المتأثر بتذبذب أسعار السوق البترولية.

فصيلة بوديش

فصيلة بوديش

معركة الجودة...

جمال أو كيلي

حذر السيد نور الدين بوديسة المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد، خلال استضافته في «فوروم الشعب»، أمس، من مغبة استمرار الفراغ المؤسساتي والتشريعي المتعلقة بالمواصفات المطلوبة عند استيراد أو تصدير منتوجات معينة.

أبدى السيد بوديسة حزما وعزما صارمين في تعزيز حلقات الاعتماد، وهذا بتفادي إسقاط واحدة منها، كونها منظومة متكاملة في تقنياتها، وأي فقدان لأحد دعائمها فإن العمل المتبع في هذا الشأن يصنف في خانة النقصان الهيكلي الذي يصعب سده، إن لم نراع مبدأ الديمومة في هذا النشاط الحيوي، وأكثر من هذا الاستراتيجي المتوجه إلى دعم الاقتصاد الجزائري والإرتقاء به إلى التطلعات المرجوة، لاقتحام عالم المنافسة الشريفة في الأسواق العالمية، زيادة على بلوغ مرحلة النوعية الرهان المبحوث عنه.

العرض الثري الذي قدمه السيد بوديسة، هو عبارة عن رسائل قوية المضمون إلى كل الشركاء الاقتصاديين، الناشطين في فضاء المال والأعمال والذين يشتغلون يوميا على المنتج أو الذين يستوردونه.

إن ما يعرف بالاعتماد هو جزء لا يتجزأ من الحركة التجارية ولصيق بها لا يمكن الانفصال عنها، وما على هؤلاء إلا الإندماج في هذا المسعى لتسليط الضوء وإضفاء الشفافية على قيمة المنتج ليس في استعماله، لكن في مصداقيته داخليا وخارجيا، لأننا اليوم في عالم لا يرحم من انطوى وتوقع على نفسه رافضا الخوض مع الأسواق الخارجية، صحيح أنها صعبة ومعقدة وحتى متشابكة في القبول بالآخر، لكن إرادة اللوج إلى تلك الأماكن ليس مستحسلا حقا، إن تحليلنا بأبجديات المواجهة من الدراسة الدقيقة للتشريعات والقوانين التجارية الأوروبية التي لا تتسامح مع أحد إن لم يطلع على محتواها ويتصرف أو يبادر لمنافستها في الواقع.

هذا ما شدد عليه السيد بوديسة، الذي شرح واقع الاعتماد في الجزائر تشريحا واهيا، على أنه تحد لا يد من رفعة أجلا أم عاجلا، بالرغم من شساعته الميدانية وعدم التحكم في خيوطه أحيانا نظرا لتطوره السريع وانتقاله الفائت من حالة إلى حالة أخرى مكيفة مع السهولة في المعلومة المتعلقة بالاعتماد وتفرعاته.

لا بد من القول هنا، استنادا إلى المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد، بأن الجزائر رائدة في هذا الاختصاص وسببا في إعداد أرضية هذا المجال وتوفير الأجهزة اللازمة لإدارة هذا الشأن بكل الآليات المطلوبة من التشريع، خاصة الذي يستدعي المرافقة في بناء هذه المنظومة.

في غضون الأشهر القادمة ستكون بلاندا على موعد مع المزيد من الشركاء الذين فضلوا العمل في الجزائر، في هذا الإطار الخاص بالاعتماد وستعمل الهيئة الجزائرية على توزيع هؤلاء وفق الاحتياجات الملحة في الواقع وحسب الانشغالات المطروحة لسد هذا الفراغ تدريجيا.

وليس من قبيل الصدف أن يركز السيد بوديسة حديثه على آجال 2020 المتعلقة برفع التعريفية الجمركية بناء على الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهي دعوة صريحة وعاجلة إلى كل المعنيين قصد إذكاء روح المبادرة فيهم، والتخلي بالإرادة من أجل استكمال هذا المسار الحساس والشائك في الاقتصاد الجزائري، وهذا بالتعاون بين الجميع لوضع لبنات بناء هذا الإنجاز الذكي، الذي هو عبارة عن حاجز قوي لحماية السيادة التجارية من أي تلاعب أو تهاون، ورفض أن تكون أسواقنا مجرد فضاء لاستقبال مواد لا تخضع للمقاييس الصارمة المعمول بها، وهذا انشغال مافتئ الكل يطالب بوضع حد له، وعند إقامة هذه المخابر للمراقبة، فإن مرحلة الفرز تكون قد دخلت حيز التنفيذ ولن يقبل إلا بالجودة.

معركة المعايير الدولية بدأت

أين موقعها في أولويات المؤسسة الجزائرية؟

يحملها النموذج الجديد للنمو. وتوفر هذه الهيئة التي تحصلت على الاعتراف الدولي لمنح الاعتماد، أرضية صلبة لتأسيس شبكة متكاملة وفعالة مشكلة من مخابر متخصصة في المراقبة والفحص والاعتماد كهيئة بأن تحمي السوق من الغش والتقليد وسوف تعزز موقعها أكثر فأكثر مستقبلا، خاصة إذا ما أصبح الاعتماد ملزما قانونا، مثلما يأمله الدكتور بوديسة المتمسك برفع التحدي، بدءا بالصناعة الغذائية التي لا تغنيها المخابر الحالية.

بالموازاة مع ذلك، يراهن على إطلاق عملية توعية وتحسيس موجهة إلى الفاعلين في الساحة الاقتصادية، في وقت تشهد فيه السوق الاستثمارية حركية واحدة في قطاعات الميكانيكا مثلا، التي لا تتوافر لها مخابر لمراقبة قطع الغيار.

وتقدر احتياجات تأسيس هذه الشبكة لمراقبة المنتجات الغذائية فقط ما لا يقل عن اعتماد 50 مخبرا وفقا لخارطة جغرافية تراعي المسارات التي تعبر منها البضائع على مستوى الحدود البرية (نقاط العبور) والبحرية (الموانئ) والجوية (المطارات). ويتصدر مدير عام «الجيراك» الانتاجات بحوالي 240 مخبر، تضاف إلى حوالي 100 مختط حاليا، لتغطي كافة القطاعات الاقتصادية، قبل أن يوضع بشكل دقيق أن طموح أي مؤسسة للتصدير إلى الخارج لا يرتبط بالمنتج والإجراءات البنكية والنقل، بقدر ما يرتبط جوهريا بمدى توفره على شهادة اعتماد الجودة (معايير 1765).

ويوجد الكثير من المخابر المهملة، سواء على مستوى مؤسسات أو مركبات، يمكن تأهيلها من كافة الجوانب وإعادة إدراجها في المشهد الاقتصادي كحارس على معيار الجودة الذي يتوقف عليه مستقبل المؤسسة الجزائرية، على اعتبار أن المنتج مضمون التسويق اليوم، قد يتراجع في سنوات قادمة بفعل بنود الشركة الأوروبية وانعكاسات الانضمام المحتمل إلى منظمة التجارة العالمية وأحكام المنطقة العربية للتبادل الحر والأسواق الإفريقية، وهي كلها فضاعات سوف تفرض على المنتوجات الجزائرية شروطا قاسية ينبغي التحضير لها من الآن من خلال انخراط المؤسسات في مسار اعتماد المعايير الدولية وفي مقدمتها معيار الجودة.

حذر نور الدين بوديسة المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد، من تبعات مزيد من التأخر في مبادأة المؤسسات الجزائرية في قطاعات الصناعة والصناعة الغذائية والضلاحة والميكانيكا، يطلب الاعتماد لتأمين حظوظها في اكتساب شروط المنافسة، من خلال التمتع بضمان الجودة. ولم يعد ممكنا الانتظار أكثر لإرساء منظومة مراقبة فعالة تحكمها معايير دولية ومن ثمة ضرورة الإسراع في توسيع نطاق مخابر المراقبة في كافة القطاعات من خلال التعامل مع هذه الهيئة ليس كاختيار بغير ما هو حتمية تحسبا للمستقبل.

سعيد بن عياد

وأشار إلى أن سنة 2020 التي ينقضي فيها اتفاق الجزائر والاتحاد الأوروبي المتعلق بتفكيك الرسوم الجمركية، بعد تمديد في 2017، ستكون حاسمة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وحتى إدارة الجمارك نفسها، أمام تحرير المبادلات التجارية. داعيا إلى مبادرة الدولة من خلال مؤسساتها القطاعية المختصة بالتوجه لإلزام عالم الاقتصاد بالعمل بنظام الاعتماد، مع مراجعة التشريعات ذات الصلة، والرفع من وتيرة بناء هرم الجودة وفقا للمعايير الدولية.

ولتدارك الوقت أشار إلى أن البداية يستحسن أن تكون بالتكفل بالقطاعات الحيوية التي تشكل الحلقة الضعيفة في الاقتصاد، لما تكلف الخزينة العمومية من موارد جراء الاستيراد وذلك بالتوجه في وقت قياسي واحترافية إلى وضع تشريعات تقنية تشمل معايير للجودة من شأنها أن تساعد على ضبط الاستيراد وفي نفس الوقت مراقبة المؤسسات الجزائرية في التمتع داخل الأسواق الخارجية التي لا يمكن دخولها والمنافسة فيها بدون امتلاك اعتماد الجودة. وأكد من موقع المتابع للتطورات الاقتصادية في جوانبها الجزئية، أن المعركة اليوم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية تكمن في مدى مطابقتها للمعايير الدولية التي تشكل صمام أمان في المستقبل في مواجهة منافسة أجنبية شرسة قائمة لا محالة من كل جهات العالم، خاصة من أوروبا، في ظل عولمة الأسواق وصراع القوى الاقتصادية العالمية من أجل الهيمنة على الأسواق وعرقلة تلك التي تشكل منافسا عنيدا مثل السوق الجزائرية التي تعرف التحولات التي

من منتدى
«الشعب»

على السلطات العمومية فرض الاعتماد على السلع والمنتجات

الجزائر تفتقد لمخابر المطابقة والجودة



لم يعد يخفى على أحد أنه لا يمكن لأي بلد أن يتحكم في وتيرة المبادلات التجارية إن لم تكن لديه آليات الرقابة على المنتجات التي يستوردها من ناحية، ولا لاضفاء المصادقية على المنتج الوطني وضمان قبوله في الأسواق الدولية، باعتباره منتوجا يستجيب للمعايير الدولية لا يمكن لأي كان الطعن في جودته.

أمين بلعمري

الجزائر سجلت تأخرا كبيرا في التأسيس لآليات وطنية للرقابة، حيث لم يمر على إنشاء أول هيئة جزائرية للمطابقة، المعروفة اليوم باسم «الجيراك»، إلا عشر سنوات فقط، حيث تم إنشاؤها بموجب قانون تنفيذي العام 2005.

لكن منذ ذلك اليوم لم يتم اعتماد مخابر لرقابة جودة ونوعية المنتجات المستوردة، في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر تزايد فاتورة الواردات بشكل كبير وأصبحت قبله وأعدة لتصريف المنتجات وبكميات هائلة وأصبح الجمع يشتكى من كثرة المنتجات المغشوشة التي لا تتوافر فيها أدنى الشروط والمتداولة في أسواقنا دون حسيب أو رقيب؟

إن انضمام الهيئة الجزائرية للاعتماد إلى المخبر الدولي المتخصص في هذا الشأن، يعد خطوة أولى على طريق طويل نحو التأسيس لنظام رقابي فعال، يمكنه في الوقت نفسه ألا يسمح بدخول السوق الجزائرية إلا للمنتجات ذات الجودة ووفق المعايير الدولية وتراعي صحة المستهلك بالدرجة الأولى.

في هذا الصدد اطلق نورالدين بوديسة المدير العام للهيئة الجزائرية للرقابة «الجيراك»، صافرة إنذار جراء التأخر الذي سجلته الجزائر، مؤكدا أن الوقت قد حان للإسراع باعتماد مخابر الرقابة مع إعطاء الأولوية للقطاعات الحساسة، خاصة منها التي تتعلق مباشرة بصحة المواطنين، كالمواد الغذائية وقطع غيار السيارات... إلخ.

المدير العام «الجيراك»، أكد لدى نزوله ضيفا على منتدى «الشعب»، أمس، أن الجزائر وهي تتردد خوض غمار تنوع الاقتصاد، يحتم عليها ذلك الأسراع بهذا المسار، لأن المنتج الجزائري سيحتاج إلى مخابر اعتماد ليعود قابلا للتصدير إلى الخارج ويحظى بثقة الأسواق الدولية. السيد بوديسة عاد إلى تجربة تصدير البطاطا إلى الخارج، التي تم رفض استقبالها في الأسواق الأوروبية، بحجة عدم مطابقتها للحجم المطلوب، مؤكدا أن

أوروبا أصبحت تمارس الحماية الاقتصادية بطريقة غير مباشرة، من خلال فرض معايير صارمة من الصعوبة الاستجابية لها ولديها طرق لممارسة ذلك من خلال اللجوء إلى اعتماد المعايير المعمول بها في السويد التي تضع أكثر المعايير صرامة ليس في أوروبا ولكن في العالم كله.

المدير العام لـ «الجيراك» اعترف أن الجزائر لا تمتلك امكانات رقابة المنتجات المستوردة، في هذا الصدد أضاف بوديسة، أن الجزائر لا تمتلك مخبرا واحدا لمراقبة مواد التجميل وتكتفي فيما يخص قطع غيار السيارات والمواد الكيمائية وغيرها بشهادة مطابقة يقدمها المستخدم. وأضاف أن نفس الشيء بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية مثل القمح. وفي هذا الصدد، قال ضيف منتدى «الشعب»، إن حتى جمعيات حماية المستهلك لا تمتلك أي

توقع ارتفاع طلبات الاعتماد بداية 2018

حان الوقت لوضع تشريع جزائري خاص بالمؤسسات

15 مؤسسة قدمت مؤخرا طلب توسيع النشاط في مختلف جهات الوطن.

بخصوص إجراءات الاعتماد، أكد بوديسة أنها مستعدة لقطاعات، ومن ضمنها قطاعا الفلاحة والصناعة، حيث أوضح في هذا الخصوص أن طلبات الاعتماد هي في ازدياد مستمر وسيكون الطلب أكبر بداية من العام القادم إلى غاية 2021، حيث يصل العدد تقريبا إلى إدراج 75 اعتمادا في السنة، في حال استمرت وتيرة الاعتماد الحالية.

أمام تزايد طلبات الاعتماد، يضيف المتحدث، أن تشريعات الرقابة ستحظى هي الأخرى باهتمام كبير في المستقبل، قائلا: «إنه حان الوقت لوضع تشريع جزائري خاص بالمؤسسات»، موضعا أن الجزائر غير مؤهلة في مجال معايير الاعتماد، داعيا إلى وضع إجراءات صارمة بخصوص الاستيراد لبعض القطاعات.

في هذا الإطار قال، إن الهيئة حددت معايير لمراقبة بعض المنتجات الفلاحية، على غرار القمح والصوجا وكذلك في المجال الصناعي، فيما يتعلق باستيراد قطع الغيار الأصلية. مضيفا، أننا نقوم بتسليم الاعتماد ولكن وفق شروط، وبعد ذلك سنقوم بالمراقبة الدورية وإذا وجدنا أن المتعامل لم يحافظ على النظام المعمول به فسنقوم بسحب الاعتماد.

وتسهل الهيئة الجزائرية للاعتماد، بحسب مديرها العام، على استيفاء جميع المواد المستوردة لشروط المطابقة، لكنه أكد في مقابل ذلك أنه لا يعني التشجيع على الاستيراد، لكن تقليص فاتورة الاستيراد، سيما في إطار مراقبة مسعى الدولة لتنوع الاقتصاد في ظل الأزمة المالية. مؤكدا أن

عدد مؤسسات الاعتماد غير كاف لمراقبة نشاطات المؤسسات التجارية مع جميع الأطراف وذلك بعد حصول الهيئة على الاعتراف الدولي. وأوضح أن توسيع النشاط في أوروبا وإفريقيا والدول العربية يعتبر تحديا كبيرا للهيئة في ظل قلة المؤسسات المعتمدة.

تدوين التشريعات التقنية السبيل لتجسيد المعايير الوطنية

دبلوماسية نشطة ومنتوج معتمد.. محركا للتصدير

أمين بلعمري

تلعب الدبلوماسية في كل دول العالم دورا كبيرا في الترويج للاقتصاد والبعثات الدبلوماسية أصبحت في الكثير من الدول بعثات تجارية بامتياز، حيث أصبح ههنا الأكبر هو البحث عن أسواق لتصريف مختلف المنتجات في البلد الذي تتواجد فيه في إطار مايسمى «الدبلوماسية الاقتصادية» باعتبار الاقتصاد أصبح الوجه الآخر للدبلوماسية والظهر الذي تستند إليه في الكثير من البلدان التي تجيد ثقافة البنس والتجارة وههنا الأكبر هو الحصول على الأسواق والمستهلكين وسط تنافس اقتصادي دولي محتدم تسعى فيه كل دولة إلى أخذ نصيبها من السوق سواء كانت إقليمية أو دولية.

الجزائر كغيرها من دول العالم و في ظل توجه إلى تنوع الاقتصاد والخروج من معضلة المنتج الوحيد (المحروقات) التي يمكن أن ترهن استقلالية قرارنا السياسي والاقتصادي أصبح لزاما عليها التفكير في كيفية تشييط دبلوماسيتها الاقتصادية وتجنيد كل طواقم سفاراتنا في الخارج بداية من المسؤول الأول إلى الموظف البسيط وحتى إلى الحارس لخدمة الاقتصاد الجزائري والبحث عن سبل تصريف منتجاتنا والتعريف بها لدى الشعوب الأخرى، فمن غير المعقول ولا المقبول أنه وإلى غاية اليوم تسوق منتجات جزائرية خالصة على أنها منتجات لدول أخرى في حين نجحت دول أخرى عبر ممثليها الدبلوماسية وعبر تجنيد جاليها في نسب علامات ومنتجات جزائرية إليها سواء تعلق الأمر بالمأكولات أو الملابس وحتى المنتجات الفلاحية المختلفة مثل التمور الجزائرية التي كانت «أشهر من نار على علم» وأصبحت اليوم تسوق على أنها منتجات لدول أخرى؟

يجب استدراك هذا الخل بسرعة لأن الطبيعة لا تحتل الفراغ وبالتالي على دبلوماسيتنا أن تسارع إلى تشييط ملحقاتها التجارية في مختلف العواصم العالمية في إطار حملة شاملة هدفها الترويج للمنتج الجزائري والعمل مع الملحقيات الثقافية من أجل استرجاع العلامات والمنتجات الجزائرية التي تم الاستيلاء عليها ونسبها لغير أصحابها لتصبح الانطباعات لدى الكثير من الشعوب التي تستهلك أو تقتني المنتج الجزائري وهي تعتقد أنه قادم من بلد آخر ولكن قبل ذلك لا بد من المسارعة في تسمية هذا المنتج وإعطائه الوسم الجزائري من خلال مخابر المطابقة والجودة ليصبح مقبولا في الأسواق الدولية وهذا الاعتماد الدولي سيكون سلاح الدبلوماسي في أداء هذه المهمة ؟

أكد أن الدول المتقدمة تعتمد على مداخيلها

الإعتماد قطاع خدماتي واعد خلاق لمناصب الشغل

الغذائية، كفيل بوضع حد للاستيراد العشوائي لسلع عادة ما تحترم المقاييس العالمية للجودة، ويساهم بذلك في تجسيد استراتيجية الدولة للتحكم في فاتورة الاستيراد.

كما أنه يجبر الدول التي تخضع السلع التي تدخل إلى أسواقها، على أن تخضع بدورها للشروط الجزائرية، ما يضع حدا نهائيا لاستيراد يقوم على الوثائق فقط، دونما احترام شروط الجودة المرتبط بالمراقبة التقنية التي تقوم بها هيئات مخولة قانونا.

الأمر مرتبط حتما بوضع إطار تشريعي صارم وملائم، لمرافقة الخطوة الضرورية، والتي لا تقتصر منافعها على ضمان أمن وسلامة المواطنين الجزائري، وإنما أيضا كونها مجال نشاط خدماتي مهم على اعتبار أنه يدر مداخيل كبيرة، تسد حاجيات المخابر التي تمنح شهادة الاعتراف في حد ذاتها، وتساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، باعتبارها مصدر دخل بديل، مساهما بذلك إنجاح خيار تنوع الاقتصاد الوطني.

وذهب نور الدين بوديسة إلى أبعد من ذلك، بتأكيد بآن الدول المتقدمة تؤمن مصادر دخل وتعمل من هذا النوع من الخدمات، ومن هذا المنطلق شدد على ضرورة توسيع شبكة المخابر الجزائرية، وانتهاج السياسة المعتمدة في السابق، ممثلة في إرفاق كل مصنع بمخبر ومركز تكوين، ويراه لا بد من تحديد الأولويات لأن العجز المسجل في هذا الجانب كبير.

رافع رئيس الهيئة الجزائرية للاعتماد نور الدين بوديسة، لعلامة جزائرية بشروط محددة في دفتر أعباء، كخطوة إجبارية لتولج السوق الجزائرية، لافتا إلى أن عملية بناء هرم الجودة ستساهم في خلق عدد هام من مناصب الشغل، وتغطية حاجيات الإخابر، وإلى ذلك تدر مداخيل معتبرة مقابل الخدمات المقدمة، وتكون بذلك أحد ركائز خيار التنوع الاقتصادي الذي ترأه عليه الدولة.

فريال بوشوية

بناء هرم الجودة الذي يكتسي بالغ الأهمية ويتصدر الرهانات في الشق الاقتصادي، بات ضرورة حتمية. وفق ما أكد المسؤول الأول على الهيئة الجزائرية للاعتماد. لدى تشييطه، أمس، فوروم «الشعب»، إذ لم يتبق الكثير من الوقت على استكمال عملية التفتيك الضريبي مع الاتحاد الأوروبي التي تنتهي في غضون العام 2020، وبالنسبة لنور الدين بوديسة فإن تطبيق مبدأ المعاملة بالممثل ضروري جدا بالنسبة لسلامة الجزائريين من جهة، كما له ميزات اقتصادية هامة.

التركيز على جودة المنتجات التي تدخل إلى السوق الجزائرية، لاسيما منها في قطاع الميكانيك والعتاد الطبي، وكذا الصناعات

تدوين التشريعات التقنية السبيل لتجسيد المعايير الوطنية

الاعتماد عنوان للكفاءة والثقة وإدارة الجودة

أخرى، أوضح بوديسة أن منح المطابقة هي من اختصاص المعهد الجزائري للتقييس «ليانور»، المكلف بتحضير وإشهار ونشر المعايير الجزائرية وهو من يمثل بلادنا في المحافل الدولية.

وأشار المدير العام لـ «الجيراك»، أن المعهد الجزائري للتقييس، هو المنسق لجميع أعمال التقييس التي باشرتتها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض واعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية، ومراقبة استخدامها في إطار التشريع المعمول به.

في الختام دعا بوديسة كل القطاعات المعنية في مجال البناء والأشغال العمومية ونشاطات المنتجات الكهرومنزلية، للتقرب من المعهد والبدء في عملية بناء هذه التشريعات التقنية المتعامل بها والمتفق عليها لعكس صورة الجزائر.

للاعتماد، أن هذه القوانين موجودة ويتم التعامل بها يوميا في التعاملات الاقتصادية والتجارية، غير أنها غير مدونة ما جعل من ذلك ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى والمصادقة عليها من الدولة الجزائرية والتعريف بها لزيائنها الراغبين في ولوج السوق الوطنية، خاصة وأن بلادنا عازمة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن هنا يتعين عليها أن تتسلح وتنشئ مخابر معتمدة لمراقبة الجودة في كل المجالات حتى تكون قادرة على مجابهة كل ما سينجر عن إلغاء الحواجز التعريفية في 2020.

بخصوص إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة بهدف إنتاج منتجات بدرجة متناسبة من الجودة ترضي رغبات المستهلك وبأقل التكاليف، وهو الخيار الذي يصطدم مع واقع الاعتماد على الاستيراد، سواء ما تعلق بالمادة الأولية أو قطع الغيار الذي يكلف الدولة الملايير من الدولارات، ناهيك عن منتجات

أكد نورالدين بوديسة المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد «الجيراك»، أمس، أن وضع التشريعات التقنية، أصبح حتمية ضرورية لجباية كل ما يأتي من سلع ومنتجات حتى تكون الإطار القانوني المنظم لدخولها إلى الجزائر من عدمه، ويعزز قدرتها في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية وإنتاجها المحلي.

سعاد بوعبوش

تتيح القوانين التقنية، بحسب بوديسة، ضيف منتدى «الشعب»، العمل ضمن المراجع التقييسية الوطنية لضمان تطور الفاعلين الاقتصاديين ووضعه في الإطار العام العالمي المعمول به، خاصة في حال اختيار التوجه نحو التصدير، فهي التي تحدد للمؤسسات المنتجة النوعية والمواصفات وتحصر على مدى مطابقتها للمعايير الدولية. وأوضح المدير العام للهيئة الجزائرية